تقييم مصادر المعلومات الالكترونية للدراسة في الحاجة والهدف "

د/ محمد نقرش- كلية اربد الجامعية

المقدمة:

تشهد المكتبات ومراكز المعلومات في هذا العصر تحولات جذرية سريعة نتيجة النمو السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظهور الأساليب المتطورة لمعالجة وتخزين المعلومات ونشرها واسترجاعها.

ومع اتساع مصادر المعرفة البشرية والتدفق الإعلامي اليومي والنهوض بالدراسات العلمية على مختلف أنواعها كان لا بد من وجود نظام يعين على استرجاع المعلومات المتدفقة بشكل هائل.

ومن الملاحظ أن عدداً غير قليل من مؤسسات المكتبات ومراكز المعلومات قد سارعت بإدخال التقنيات الحديثة ــ والحاسوب أبرزها ــ واستخدامها في أداء وظائفها وتحقيق أهدافها.

فالحواسيب حضارة ابتكرها عقل الإنسان وكان من المستحيل تجاهلها لما تعرض فيه من تفوق لذكاء الإنسان ودوره في حفظ تراث البشرية من الضياع.

وتضيق المسافات الشاسعة بين الأمم، لتعرض كل أمة مهاراتها في بناء الحضارة الإنسانية، وتوقظ العقول النائمة وتنبهها إلى الركب السائر بأسرع مما نتوقع[1].

ونظراً لزيادة وتنوع حاجات المستفيدين والباحثين عن المعلومة عبر الشبكات التي تعج بمصادر المعلومات الالكترونية على اختلاف أنواعها، والانتشار السريع للناتج الفكري الالكتروني واحتوائه على الغث والسمين لعدم وجود قوانين وتشريعات تحمي مصادر المعلومات الالكترونية، وأيضا" حاجة العاملين في هذا القطاع إلى التكوين المستمر لمواكبة هذه المستجدات وتحسين أدائهم الوظيفي، وحرصاً منّا على تقديم الصورة الكاملة لعملية تقييم مصادر المعلومات الالكترونية، ولعدم وجود النماذج التقييمية لهذه المصادر على مستوى الوطن العربي، فالخبرات السابقة والدراسات المنشورة عن الموضوع تشير إلى وجود صعوبة بالغة في تقييم المصادر الإلكترونية بشكل خاص، وتتطلب جودة دقة متناهية. لأن كثيراً من المعلومات المتاحة وخصوصاً على شبكة الإنترنت قد تكون غير مراجعة وغير دقيقة. وفي الأغلب يكون من

الصعب معرفة الشخص المسئول عن المحتوى الفكري لملفات المصادر الإلكترونية، كمايكون من الصعب معرفة درجة حداثة وشمول واكتمال المعلومات قبل تقديمها للمستفيدين. أضف إلى ذلك أن هناك كثير من المصادر الإلكترونية التي تضم أشكالاً مجسمة أو صوتاً مصاحباً للمعلومات. ولكنها أمور ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند التقييم، وإن يتضمن التقييم والحكم على المصادر الإلكترونية عنصر استقرار وثبات المصدر في موقع معين لا يتغير على شبكة الإنترنت، كما يتضمن عنصر سرعة تحديث المعلومات سواء أكانت متاحة على أقراص مدمجة، أو على ملفات إلكترونية من خلال قواعد وبنوك المعلومات أو متاحة على شبكة الإنترنت.

كل هذا دفع بالباحث لوضع تصور أو أسس لتقييم مصادر المعلومات الالكترونية، باعتبارها مرجعا" هاما" للحصول على المعلومات، في عصر الانفجار المعرفي، وتنوع إشكال النشر الالكتروني والوسائط التي تحمل المعلومة[2].

وإنه لأمر جوهري أن نقوم بدراسة تقييم مصادر المعلومات الالكترونية لمعرفة هل المكتبة / مركز المعلومات مستعدة لمجابهة المستقبل؟

وعلى ضوء هذا التقييم يمكن للمكتبي أن يغير الكثير من إجراءاته اليومية أو يبدلها بإجراءات جديدة إذا لزم الأمر حتى تصبح المكتبة (مركز المعرفة) النامي والمتطور في جميع الأوقات ويواكب سير الزمن المتمثل بثورة المعلومات وحاجات القراء المتغيرة باستمرار.

من هنا تنبع أهمية بحثنا هذا لكون مصادر المعلومات الالكترونية مرجعاً هاماً للحصول على المعلومات المراد استرجاعها في أسرع وقت وأسهل طريقة ممكنة[3].

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تعريف المكتبات ومراكز المعلومات بكيفية تقييم مصادر المعلومات الالكترونية، وما هي الأسس والخطوات الواجب إتباعها أثناء عملية التقييم ، و التعرف على مدى مواكبة المكتبات ومراكز المعلومات لعملية تقييم مصادر المعلومات الالكترونية التي تقتنيها, ومدى الاستفادة منها والاستخدام الفعلي لها لتحسين أداء الكادر المهني ورفع سوية مصادر المعلومات الالكترونية التي تشترك بها المكتبات ومراكز المعلومات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية التقييم الدوري لمصادر المعلومات، و الحاجة الملحة للمكتبات ومراكز المعلومات العربية إلى مرشد في كيفية تقييم هذه الفئة

ــ الغير مألوفة نسبياً ــ من أوعية المعلومات. إضافة إلى أن تقييم مصادر المعلومات الالكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات يجعلها تؤدي الدور المطلوب منها على النحو اللائق بها، كما يجعلها ترتقي بخدماتها بدرجة تساعدها على أن تساير التطور القائم في قطاع المعلومات.

مشكلة البحث: عدم وجود آلية أو أسس منهجية لتقييم مصادر المعلومات الالكترونية.

ـ **منهج الدراسة:** اعتمد الباحث على المنهج النظري، للإطلاع على الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، والإطلاع على تجارب بعض المكتبات بهذا الشأن.

ـ مصطلحات الدراسة:

1- (التقييم): وهو محور الدراسة ونقصد به قياس أداء العمل.

2- (خطوات التقييم): وكان قصدنا واحد وهو التعرف على مراحل عملية التقييم للمصادر الالكترونية.

3- (المستفيدين) (المستخدمين): وهم كل من تصل إليه نتائج خدمات المعلومات من علماء ــ باحثين ــ طلاب ــ موظفين ــ وآخرون....

4- (مصادر المعلومات الالكترونية) (مصادر المعلومات المحوسبة) (المصادر الالكترونية) (مصادر المعلومات اللاورقية): كل ما هو متعارف عليه من مصادر المعلومات التقليدية وغير الو رقية مخزنة الكترونياً على وسائط سواء كانت ممغنطة أو ليزرية بكافة أنواعها.

ـ الدراسات السابقة:

تناولت دراسة الدكتورة هيفاء أيوب حجاوي (2000) بعنوان الأسلوب العلمي لتقييم قواعد البيانات، المجلة العربية للمعلومات، ع 21 – الأسلوب العلمي في تقييم قواعد البيانات من وجهة نظر المكتبيين. وعرفت تقييم قواعد البيانات على أنه: معرفة أدائها وكفاءتها وتحديد نقاط الضعف والخلل فيها بقصد التطوير.

وقد نوهت الدكتورة حجاوي إلى أن التقييم يهدف إلى:

1- التحقق من كفاءة أداء قواعد البيانات في مختلف النواحي الإدارية والفنية.

2- مدى مطابقة القواعد للأهداف المحددة لها.

3- التعرف على أوجه القصور الموجودة في القواعد وتصحيح أساليب تقييمها.

4- تحديد السبل الصحيحة لإعادة تأهيل قواعد البيانات للعمل بشكل كفء.

5- تطوير أسلوب العمل في قاعدة البيانات.

بينما أشارت الدكتورة سناء عبد المنعم (1999) في دراستها المنشورة في مجلة عالم المعلومات والمكتبات، ع-1، أساليب تقييم المجموعات وركزت على أن التقييم عملية تحديد لمدى وفاء مجموعات المكتبات باحتياجات المستفيدين ومتطلبات البرامج الأكاديمية منها.

وركزت الدراسة على أسباب تقييم أوعية المعلومات التقليدية على أنها نوعان:

1- **أسباب داخلية**: كالحاجة إلى تنمية المجموعات والاحتياجات المالية.

2- **أسباب خارجية**: من احتياجات المؤسسة المحلية واحتياجات مؤسسية أخرى.

وتتناول هذه الدراسة الأساليب التي يمكن استخدامها في إدارة مشاريع تقييم المجموعات في المكتبات ومراكز المعلومات بهدف إمداد الدارسين والعاملين بالمكتبات واختصاص المعلومات بالمبادئ والأساليب التي ترشدهم إلى تقرير مدى شمول أوعية المعلومات التي تحصل عليها المكتبة لترضي احتياجات المستفيدين وتحقق متطلباتهم، كما تحدد الجوانب الإيجابية والسلبية في كل أسلوب من أساليب التقييم.

أما دراسة مود اسطفان هاشم بعنوان: منهجية ومقاييس تقييم المواقع على الشبكة العالمية العنكبوتية "الوب"، من أعمال المؤتمر التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. وقد بينت هذه الدراسة مدى ضرورة وجود معايير أو مقاييس يستند إليها عند الحكم على مدى جودة مواقع الانترنت.

ثم تستعرض هذه الدراسة مقاييس التقييم بصفة عامة على النحو التالي:

1- سهولة الوصول إلى الموقع واستمراريته.

2- الجمهور الموجه له الموقع.

3- الإسناد ويتضمن المسؤولية الفكرية وإدارة الموقع ومراجعاته.

4- حداثة المعلومات.

5- المحتوى من حيث: أنواع المعلومات واللغة ومجال التغطية وعمق المعالجة والموضوعية والدعاية.

6- المعالجة وتنظيم المعلومات من حيث: الدقة والتفاعل مع الزوار وتقديم المعلومات حسب الطلب وتنظيم المعلومات.

7- شكل تقديم المعلومات وهو يرتكز على الفنون التخطيطية لتأمين جمالية الموقع من جهة ومقروئيته من جهة أخرى.

ويشير خالد عبد الرحمن الجبري في دراسته: تقييم مواقع المعلومات المتاحة على الانترنت المنشورة في مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج5، ع2 (2000)، إلى الصعوبات التي تواجه عملية تقييم المواقع مثل:

عدم وجود معايير وصيغ موحدة ومقننة للتقييم، ونموذجية لبناء مواقع المعلومات على الشبكة، وتداخل الكثير من المواقع بعضها مع بعض عن طريق الروابط وعدم استقرار المواقع، وقابلية محتوياتها للتغيير والتبديل.

ثم يبين أن أبرز معايير التقييم التي تشترك في معظم الأعمال التي تم الرجوع إليها تندرج تحت خمس فئات وهي:

1- المسؤولية الفكرية.

2- المحتوى الموضوعي.

3- حداثة المعلومات.

4- تصميم الموقع.

5- الدخول على الموقع.

ويقدم جبري نموذجاً يحتوي على خمسة وعشرين معياراً لقياس جودة موقع الانترنت.

كما تطرقت دراسة فايقة حسن- بعنوان: تقييم مصادر المعلومات المرجعية الالكترونية المتاحة على ملفات شبكة الانترنت والأقراص المدمجة، مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات في ع18 (2002). حيث تناولت الدراسة مصادر المعلومات الالكترونية على الانترنت وعلى الأقراص وعيوبها التي تقسم إلى عيوب عامة وعيوب خاصة، ثم تضع الدراسة معايير مقترحة لتقييم المصادر بالأقراص المليزرة.

بعد هذا الاستعراض يتجلى لأنظارنا أنه ليس ثمة دراسة نوهت إلى موضوع تقييم عربي لمصادر المعلومات الالكترونية.

- تعريف مصادر المعلومات الالكترونية (Electronic Information Resources):

فالمعلومات المسجلة هي الذاكرة التي تحفظ ما مضى ليكون نقطة بدء للحاضر والمستقبل.

وتاريخ الكتاب هو تاريخ رغبة الإنسان في حفظ موروثه الفكري ووضعه في متناول الأجيال اللاحقة، فعلى مر العصور حاول الإنسان تدوين مشاعره وأفعاله ومشاهداته على جدران المغاور والكهوف ومن ثم على ألواح الطين وسعف النخيل وورق البردي والرق، ومن ثم الورق وأشرطة التسجيل والإسطوانات وأخيراً أجهزة الحاسبات الالكترونية والإنترنت.

وها هو العصر الحديث يتسم بالتطور والتغيير العاصف والمستمر، ففي هذا العصر تنطلق المعرفة الإنسانية والفكر البشري انطلاقة لا مثيل لها من قبل، وتتوالى الاكتشافات العلمية وتتزايد باستمرار، وتتشابك وتتداخل فروع العلم ومجالات الاختصاص[4].

وقد اكتسب الإنسان خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحده معلومات تفوق ما اكتسبه منها خلال تاريخه الطويل حتى أن بعض العلماء يقول أن سجل المعرفة البشرية يتضاعف كل عشر سنوات وهذا ما جعل كثيراً من العلماء والباحثين يطلقون على عصرنا هذا اسم: «عصر الانفجار المعرفي والمعلوماتي»، ولم تعد المكتبة مجرد غرف وقاعات تحتوي رفوف مزودة ببعض الكتب والدوريات والأوراق الوثائقية بل أصبحت مركزاً مهماً للمعلومات يضم جميع أشكال المعرفة ويضع كل ما يتوفر فيها من مصادر بين يدي الباحث والمستخدم ليتمكن من الاستفادة من أكبر قدر ممكن من المعلومات.

لقد تعقدت حياة الإنسان العصري ومتطلباته، ومن جملتها حاجاته المعلوماتية وأصبحت مصادر المعلومات التقليدية في المكتبة لا تسد ولا تشبع هذه الحاجات والمتطلبات، وهنا كان لابد لمصادر المعلومات أن تتأقلم وتتلائم مع هذه البيئة التكنولوجية الجديدة.

وفعلاً تحول العديد من أشكال مصادر المعلومات وتطورت سبل الحصول عليها إلى أنماط فعالة لها القدرة على مواكبة وتلبية الاحتياجات المتعددة والمتنامية للمستفيد بتطلعاته الجديدة في مجتمع الكتروني يتجه شيئاً فشيئاً إلى اللاورقية[5].

وهكذا أصبحت مصادر المعلومات الالكترونية جزءاً فعالاً ومؤثراً في كيان المكتبات ومراكز المعلومات وسمة أساسية من سمات هذا العصر وحاجة ماسة

وضرورية للولوج إلى القرن الحادي والعشرين بكل ما يستجد فيه ويستحدث من إفرازات النشر الالكتروني. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو:

ما هي المصادر الالكترونية أو مصادر المعلومات اللاورقية؟

هل هي المصادر التقليدية المطبوعة التي تعودنا عليها في مكتباتنا بوعاء جديد؟

أم هي معلومات تبث الكترونياً من منتجيها الأصليين [مؤلفين وكتاب وباحثين...إلخ] إلى المستفيدين دون أن تدون على وعاء ورقي؟

إن الإجابة على هذا السؤال يحددها ولفرد لانكستر في اتجاهين هما:

- **الاتجاه الأول:** إن كل ما يتوفر حالياً من مصادر المعلومات الالكترونية ضمن الاتصال المباشر ONLINE أو الأقراص المرصوصة CD-Rom والشائعة في المكتبات ومراكز المعلومات وغيرها من الجهات التي تتعامل مع هذه التقنيات هي في الواقع نفس المصادر الورقية التقليدية التي كنا نتعامل معها مضموناً وترتيباً[كنص] ولكنها تخزن وتبث أو تسترجع[كمعلومات] الكترونياً.

إن هذا المفهوم لمصادر المعلومات الالكترونية يعني فقط استخدام الحاسبات الالكترونية مع وسائل الاتصال عن بعد لإنتاج وتوفير وبث المعلومات المطبوعة أصلاً على ورق الكترونياً إلى المستفيد.

- **الاتجاه الثاني:** أما مصادر المعلومات الالكترونية بالمفهوم المتطور فهي لا تلغي وجود الوعاء الورقي فحسب وتؤمن الاتصال المباشر بين منتج المعلومات من جهة والمستفيد منها أو مستخدمها من جهة ثانية بل تهدف إلى التغيير الشامل في البنيان المألوف لشكل الورقة أو الكتاب المطبوع.

فضمن هذا المفهوم سيكون مصدر المعلومات غير ورقي منذ البداية وسيظهر على شكل فقرات متعددة لأن كل مؤلف سيقوم بإدخال البيانات الخاصة بمؤلفه ووفق برمجيات خاصة معدة لهذا الغرض تضمن التمييز بين الفقرات المختلفة في المقالة الواحدة، أو الفصول المختلفة من الكتاب الواحد لضمان الاسترجاع المنظم لمقتطفات من عدة مؤلفين في موضوع محدد.

وهكذا سيكون باستطاعة المستفيد التجول بحرية ضمن المصادر المتاحة له عبر شبكات المعلومات التي تربط المؤلفين بالمستفيدين والناشرين ووسطاء المعلومات في حلقة اتصالية الكترونية متكاملة يجعل النتاج الفكري الإنساني في متناول يد كل هذه الأطراف المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر، وسيصبح بالإمكان

فتح حوار الكتروني بين هذه الأطراف إضافة إلى إمكانية الحصول على الصور الثابتة إضافة إلى أصوات وصور متحركة ذات علاقة بالموضوع المطلوب.

ومن هذين الاتجاهين يمكننا الخروج بتعريف شامل لمصادر المعلومات الالكترونية على أنها:

« كل ما هو متعارف عليه من مصادر المعلومات التقليدية وغير الورقية مخزنة الكترونياً على وسائط سواء كانت ممغنطة أو ليزرية بكافة أنواعها.

أو تلك المصادر اللاورقية المخزنة أيضاً الكترونياً حال إنتاجها من قبل مصدريها أو ناشريها (مؤلفين وناشرين) في ملفات قواعد بيانات وبنوك معلومات متاحة للمستفيدين عن طريق الاتصال المباشر Online أو داخلياً في المكتبة أو مركز المعلومات عن طريق منظومة الأقراص المرصوصة CD-Rom والمتطورة الأخرى»[6].

ـ أهمية مصادر المعلومات الالكترونية:

لقد فرضت مصادر المعلومات الالكترونية نفسها بقوة على المكتبات ومراكز المعلومات والمعرفة كشكل مادي جديد يرتدي ثوباً تكنولوجياً يتناسب وتطورات تكنولوجيا المعلومات.

فأصبحت مصادر المعلومات الالكترونية أو ما يطلق عليها البعض مصادر المعلومات المحوسبة التي تضم البيانات والمعلومات المختزنة الكترونياً على وسائط ممغنطة، أو مليزرة والتي تتاح عبر الحواسيب وعبر شبكات الاتصال بعيدة المدى قد انتشرت انتشاراً ملموساً في السنوات القليلة الماضية نظراً لما تتمتع به من مميزات كبيرة أهمها:

1- السرعة: حيث إن الإجراءات التوثيقية المطلوبة للمعلومات ومصادرها وأوعيتها المختلفة تكون أسرع بكثير عند استخدام الحواسيب خاصة بالنسبة إلى استرجاع المعلومات.

2- الدقة في المعلومات وخزنها واسترجاعها.

3- توفير الجهود البشرية.

4- كمية المعلومات: حيث أن حجم المعلومات والوثائق المخزونة بالطرق التقليدية محدودة مهما كان حجم الإمكانيات البشرية والمكانية قياساً بالإمكانات الكبيرة، والمتنامية لذاكرة الحواسيب ووسائل الخزن والحفظ الالكترونية والليزرية.

5 – إن الخيارات المتاحة في الاسترجاع في النظم المحوسبة أوسع وأفضل[7].

ويحدد فون انغرن Von Ungern أربع مزايا للوثائق الالكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات وهي:

– بعض الوثائق تكون أكثر فائدة في الشكل الالكتروني نتيجة لتعزيز ودعم القدرات البحثية والمعالجة والتجهيز.

– يكون الشكل الالكتروني هو البديل، الاختيار الوحيد أمام المكتبة بالنسبة إلى بعض مصادر المعلومات.

– إن حجم المواد المطبوعة في ازدياد مستمر وبمعدلات عالية والمكتبة لا يمكنها تحمل اقتناء هذا الكم الكبير وبالتالي فإن البدائل الالكترونية تتغلب على هذه المشكلة.

– اقتصاديات الاختزان فالزيادة في تكلفة حفظ المواد المطبوعة يجعل الأشكال الالكترونية أكثر جاذبية من وجهة نظر اقتصادية[8].

وتتميز المعلومات الالكترونية بأنها حديثة جداً ويتم تحديثها والإضافة إليها باستمرار وبسرعة ويتميز البحث الالكتروني في أي مكان من العالم من المنزل ليل نهار وطيلة أيام الأسبوع وخلال أيام العطل بدلاً من أن يذهب إلى مبنى المكتبة ويستطيع أن يحصل في ساعات على كمية من المعلومات كان يحصل عليها في أسابيع أو أشهر يستطيع أن يحصل على المقالات المطلوبة فوراً وذلك بطباعتها أو تحميلها على الشاشة مباشراً أو إرسالها بالبريد الالكتروني إلى شخص آخر بدلاً من طلبها من الخارج وانتظار وصولها بالبريد أشهر طويلة.

هذا ويقدم الكم الهائل من المعلومات الالكترونية والرقمية فوائد جمة لأساتذة الجامعات والطلاب والباحثين بسبب القدرة على البحث عن كمية كبيرة من المعلومات أسرع بكثير من البحث اليدوي في مصادر المعلومات المطبوعة.

كما أنه يمكنهم من اكتشاف معلومات بالطرق الالكترونية لا يمكن اكتشافها بطرق البحث التقليدية في فهارس المكتبة أو المراجع المطبوعة.

وفي مجال التدريس تساعد المعلومات المتوفرة الكترونياً على تحديث محتوى المقررات بصورة دائمة وتسهيل عملية التعلم.

وفي مجال البحث العلمي تشجع المراجع الالكترونية التقدم السريع في البحث والتواصل الفكري بين الباحثين والإطلاع على الاكتشافات الجديدة[9].

ـ أنواع مصادر المعلومات الالكترونية:

يعتبر الانترنت اليوم من أهم مصادر المعلومات الالكترونية نظراً لسهولة الاتصال وتداول المعلومات، وقد بدأت العديد من مراكز المعلومات المعرفية والعلمية بتقديم خدماتها عبر الانترنت، كما بدأت العديد من المكتبات العريقة العالمية بتحويل معلوماتها إلى معلومات الكترونية قابلة للتداول عبر الإنترنت وهذا يجعل طرق البحث أفضل بكثير من الطرق التقليدية.

ويبقى السؤال الذي يجول بالخاطر هل الانترنت هو وحده مصدر المعلومات الالكتروني أم هو واحد من مصادر متعددة الكترونية؟

لقد قام العديد من الباحثين في هذا المجال بتقسيم مصادر المعلومات الالكترونية إلى أنواع حسب طريقة معالجتها.

فالأستاذ عامر إبراهيم قنديلجي اتجه إلى أن مصادر المعلومات المحوسبة تسير بعدة اتجاهات أهمها ثلاثة:

1- هي البحث بالاتصال المباشر Online Search: من حواسيب الباحثين المستفيدين إلى بنوك ومراصد المعلومات الإقليمية والعالمية المهيئة للتسويق مثل: دايلوك Dialog.

2- أما الاتجاه الثاني فيتمثل بالبحث بالأقراص الليزرية المكتنزة وفي مقدمتها: أقراص أقرأ ما في الذاكرة CD – Rom.

3- وأخيراً شبكة الانترنت: ويمثل قمة التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحواسيب في الوصول إلى مختلف أنواع مصادر المعلومات[10].

ومن الباحثين من قسمها إلى أنواع تختلف عن التقسيم السابق وهي: أن مصادر المعلومات الالكترونية هي:

- **أوعية الكترونية:** تتألف من: ميكروفيلم ــ ميكروفيش ــ الترافيش.

- **مكتبة الكترونية:** تتألف من: أشرطة ممغنطة وأقراص ممغنطة واتصال مباشر وأقراص متراصة[11].

وتقدم السامرائي تصوراً شاملاً وتفصيلياً عن الأنواع المختلفة لمصادر المعلومات الالكترونية ومن زوايا متعددة فقسمت مصادر المعلومات الالكترونية من أربعة زوايا كما هو موضح أدناه بالشكل رقم (1):

1- حسب التغطية الموضوعية. 2- حسب الإتاحة. 3- حسب نوع المعلومات. 4- حسب الجهات المنتجة.

1- أنواعمصدر المعلومات الالكترونية
حسب الجهات
حسب نوع المعلومات
حسب الإتاحة
حسب التغطية الموضوعية
المتخصصة
الشاملة
العامة
التلفزيونية
الإخبارية العامة
غير المباشرة offline
المباشرة Online
على الأقراص المرصوصة CD -ROM
غير الببليوغرافية
الببليوغرافية
الرقمية
الصية الكاملة
الرقمية
غير التجارية
التجارية
الشكل رقم 01/ المجلة العربية للمعلومات – إيمان فضل السامرائي- 1993

ولعل أوضح تقسيم من وجهة نظر الباحث، تقسيم قنديلجي حيث قسم مصادر المعلومات الالكترونية تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي كما هو موضح أدناه بالشكل رقم (2):

1- المصادر المحوسبة Computerized Resources:

- الأشرطة الممغنطة Magentic Tapes
- الأقراص الممغنطة Magentic Discs
- برامج الحاسوب Computer Programs

2- المصادر الليزرية Laser Resources:

- الأقراص المكتنزة الموسيقية (Musical) Compact Discs CD
- الأقراص المكتنزة الفيديوية CD –V.
- أقراص اقرأ ما في الذاكرة CD – Rom.
- الأقراص المتحاورة CD – I.
- أقراص DVD.
- الأقراص المدمجة المتعددة Multi - Media

3- شبكة انترنت Internet:

- البريد الالكتروني E – Mail. - الشبكة العنكبوتية www.

4 -مجموعات النقاش Discussion Group: - تطبيقات واستخدامات أخرى. *

2- أنواع مصدر المعلومات الالكترونية
شبكة الانترنت Internet
المصادر الليزرية Laser Sources
المصادر المحوسبة Sources Computerized
الأشرطة الممغنطة
برامج الحاسوب
الأقراص الممغنطة
الأقراص المتحاورة
أقراص أقرأ ما في الذاكرة
الأقراص المكتنزة الفيديوية
الأقراص المكتنزة الموسيقية
أقراص DVD
الأقراص المدمجة المتعددة
البوابات
المكتبة الرقمية
مجموعات النقاش
البريد الإلكتروني
الشبكة العنكبوتية
تطبيقات واستخدامات أخرى
الشكل 2- قنديلجي مصادر المعلومات: من عصر المخطوطات إلى عصر الانترنت لعام الانترنت لعام 2000

ولن نستطرد في سرد التقسيمات المختلفة التي عولجت فيها مصادر المعلومات الالكترونية فكل باحث تتنوع عنده هذه المصادر حسب الزاوية التي ينظر من خلالها لهذه المصادر الالكترونية.

فليس من المهم أن يكون المصدر ممغنطاً أو ليزرياً أو عبر الاتصال المباشر أم عبر شبكة الانترنت بقدر ما يهم خزن المعلومات الموجودة في ذلك المصدر والمحافظة عليها والاستفادة منها ونقلها من جيل إلى جيل.

- مفهوم التقييم لغة" واصطلاحا"" Evaluation":

كلنا نقيم .... طوال الوقت

فنحن جميعاً نراجع وندقق أعمالنا كل يوم ....

هل لدينا الميزانية الكافية لشراء ما نريد؟هل اشترينا ما نحتاج إليه فعلاً؟

هل حققنا الغرض المطلوب؟

..... إلى ما هنالك من الأمور اليومية الاعتيادية.

بالطبع نحن لا نسمي مثل هذه الأمور تقييماً، كل ما في الأمر أننا نتحقق أو ندقق ونتأكد ولكننا نمارسها جميعها وهي جزء أساسي من حياتنا اليومية.

وبدون هذا التحقق يمكن أن نقع في أخطاء جسيمة،أو ننسى القيام بأعمال معينة، أو نضيع فرصة فريدة، لذلك نتحقق ونضع قوائم وندقق ونحتفظ بمذكرات ونذكر أنفسنا بمهام لم تكتمل أو مهام من الضروري إنجازها.

ونحن نبني تلقائياً لأنفسنا إجراءات للقيام بعمل التقييم نبدأ بتساؤلات لا يمكن الإجابة عليها إلا من خلال البحث عن معلومات جديدة يمكن أن تساعدنا في الوصول إلى تفسيرات مرضية.

ولكن.... ما نوع هذه المعلومات؟ وأين يجب أن نفتش عنها؟ وكيف يمكننا الحصول عليها؟ وإذا نجحنا في ذلك فهل ستظهر لنا تلك المعلومات كل ما نريد أن نعرفه؟ وما هو تأثير هذه المعلومات على قراراتنا وأعمالنا؟

هنا نكون قد بدأنا [بعملية التقييم] .

تعريف التقييم:

ـــ جاء في قاموس أكسفورد الحديث Oxford Word Power: إن كلمة تقييم / تثمين كترجمة لكلمة Evaluation.

كما ورد في تعريف التقييم أنه: « قيم الشيء تقييماً أي قدر قيمته» وتقييم الشيء هو: « معرفة أدائه وكفاءتة وتحديد نقاط الضعف والخلل فيه بقصد التطوير»

ـــ وهنالك تعريفاً آخر يقول: إن التقييم لغوياً يعني: « إضفاء قيمة على الشيء أو الأمر أو الشخص تبعاً لدرجة توافقه مع الغرض المنشود».

فالمقيِّم إذن يحدد الأوضاع ويدرسها في نطاق الظروف والأهداف ثم يصدر حكماً عليها استناداً إلى معيار أو عدة معايير.

والتقييم بشكل منهجي يمكن أن نعرفه فنقول: «هو تلك العملية التي يجري من خلالها تحديد الأهداف المنوي تحقيقها ومن ثم دراسة المعطيات في إطار ظروفها كماً وكيفاً للتعرف على مدى اقترابها من الأهداف ومن ثم إصدار الحكم على الأمر المقيِّم وبيان مدى مناسبته باستخدام معايير أو محكات تصلح لذلك»[12].

ــ والتقييم عامة هو: « إعطاء قيمة للسلوكات والأشياء وهو أيضاً إصدار حكم معنوي ونوعي بخصوص الأفراد أو الأشياء أو الأحداث»[13].

ــ هنا يجب التنويه إلى أن البعض يميل إلى أن كلمة تقويم تحمل نفس معنى التقييم فقد ورد في معجم مختار الصحاح أن التقويم هو: قوم الشيء تقويماً فهو قويم أي مستقيم.

ويميل البعض إلى اعتبار أن تقويم تحمل معنى تقويم الاعوجاج إلى جانب دلالة قيمة الشيء في حد ذاته.

ولعل الفارق بين اللفظين هو أننا عندما نقيِّم الشيء نتعرف على أدائه وكفاءتة وعلى مدى توافقه مع الهدف المنشود فربما هذا الشيء كان قد حقق الهدف منه وربما يكون قد حقق تقدماً في أهدافه وإما أن يكون لم يحقق ذلك الهدف، عندها تكون وظيفة التقييم أن نحدد نقاط الضعف بهدف تصحيح المسار ومن ثم التطوير.

أما عندما نقوم فإننا نكون قد سلمنا مسبقاً بأن الشيء لم يحقق هدفه ففي هذا الوقت نقوم بتعيين الخلل ونقاط الضعف ونحاول تصحيح الخطأ ليحقق الهدف المرجو منه.

ومن الجدير بالذكر: أن التقييم على هذا الأساس يكون قد أخذ معنى أشمل وأعم من التقويم، ولعل كثرة استخدام هذين اللفظين أدى إلى تداخلهما والخلط بينهما وإضفاء نفس المعنى عليهما.

ونحن في بحثنا هذا نقيِّم لنتعرف على فائدة الأشياء وحقيقتها ونضفي قيمة وقدراً أكبر عليها وإذا واجهنا خطأ في الأداء قمنا بعملية تقويمه وعلى ذلك فنحن نقيِّم من أجل أن نقوم لنتوصل إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة ومرجوة من المصادر.

وظيفة التقييم:

ومن خلال ما تقدم نصل إلى أن وظيفة التقييم هي: تقدير كفاءة العمل ومدى مطابقته مع الأهداف المنشودة وإصدار الأحكام المتعلقة بهذا التقدير ولا يقتصر التقييم على مجرد عملية وصف وقياس ومقارنة ولا على وزن مستويات ذلك العمل فقط بل يتعداها إلى عملية متابعة ذلك العمل وتوجيهه إلى المسار الصحيح ومن ثم تطويره.

ـ أهمية التقييم بشكل عام:

إن أول ما يتبادر إلى الذهن في هذا الموضع هو لماذا عملية التقييم أصلاً؟

يشكل التقييم العصب الحيوي لعمل أية مؤسسة بشكل عام، ومصادر المعلومات بشكل خاص، ويعد أحد المؤثرات المهمة التي تدل على فعالية المؤسسة وعلاقتها بمجتمع المستفيدين، وهو كذلك معيار جيد لقياس مدى فاعلية عمل هذه المؤسسة أو تلك في تقديم خدماتها وتحقيق أهدافها.

إن التقييم هو جزء أساسي وجوهري عند القيام بأي عمل فبالإضافة إلى ما سبق ذكره هناك عدة أسباب للقيام بعملية التقييم وهي:

1- إعطاء الأشياء قيمة والرفع من أهميتها.

2- تحقيق الأهداف المرجوة من العمل.

3- للتطلع إلى النجاحات المستقبلية.

4- لمعرفة المشاكل ومحاولة تصحيح نقاط الضعف في هذا العمل.

5- يزودنا التقييم بمعلومات تساعدنا في تطوير العمل في المستقبل.

6- يكسبنا التقييم دعم من مديري المؤسسة.

7- يعتبر التقييم مرشد للخطط والأهداف المستقبلية.

8- يزود التقييم متخذي القرار بمعلومات مفيدة.

9- بالإضافة إلى أنه يزودنا بمرشد ربما يكون نافع في أعمال أخرى في المؤسسة.

ومن المحتمل أن يعالج التقييم عدة أمور منها:

- معالجة استراتيجية المؤسسة/ المكتبة ومخططاتها المالية.
- معالجة احتياجات المستفيدين من عمل هذه المؤسسة أو تلك.
- معالجة متطلبات وحاجات المؤسسة.
- معالجة أهداف المؤسسة/ المكتبة.
- يساعدنا عند عمليات التفتيش[14]..

ـأهداف التقييم: للتقييم أهداف عدة منها:

1- التحقق من كفاءة أداء العمل من مختلف النواحي [الإدارية- الفنية- الاقتصادية.. إلخ].

2- مدى مطابقة العمل للأهداف المحددة له.

3- التعرف على أوجه القصور الموجودة وتصحيح أساليب الاستفادة منها.

4- تحديد السبل الصحيحة للقيام بعمل بشكل كفء.

5- تطوير أسلوب العمل للوصول إلى خدمات أفضل.

أهمية تقييم مصادر المعلومات الالكترونية:

تتضح أهمية عملية التقييم في ما تحتله من مكانة هامة بالنسبة إلى الباحثين والمستفيدين والعاملين اللذين يرغبون في الحصول على المعلومات.

ويزداد كل يوم اعتمادنا أفراداً كنا أو منظمات على المعلومات فالبنيان الاقتصادي للمجتمع وعصر التقدم العلمي والتقني الذي نشهده يعتمد على البحث والتخطيط الذي تعتبر المعلومات ركيزته الأساسية.

ولذلك فإن تدفق المعلومات تدفقاً قوياً وغنياً هو لازم للقيام بالبحوث والتوصل للنتائج العلمية ونشرها لتحقيق التنمية البشرية، و تثقيف الإنسان وتوسيع آفاقه تماماً كما أن سريان الدم في عروق الإنسان هو عامل حيوي لبقاء الإنسان على قيد الحياة.

ونجد بعد هذا التحول في أنماط مصادر المعلومات أن المستقبل لمصادر المعلومات الالكترونية وأصبحت هي المسيطرة و الغالبة مع بقاء المصادر التقليدية (الورقية) وغير التقليدية (كالسمعية والبصرية والمصغرات) ولكن باستخدام أكثر محدودية من هنا كان التوجه نحو تقييم مصادر المعلومات الالكترونية فإن أهمية تقييمها تكمن في أهمية هذه المصادر نفسها.

ومن الملاحظ أن عدداً غير قليل من المؤسسات والمكتبات ومراكز المعلومات قد سارعت بإدخال التقنيات الحديثة والانترنت واستخدامها كمصدر أساسي في الحصول على المعلومات.

والمعروف أيضاً أن عدداً آخر يتطلع إلى ذات المرحلة وأنه لأمر جوهري أن نقوم بتقييم هذه المصادر الالكترونية.

وها هي نماذج من هذه المكتبات قد ظهرت في الدول المتقدمة وقد أخذت بالدخول شيئاً فشيئاً إلى الوطن العربي.

- ففي نيويورك تم إنشاء مكتبة الأعمال والصناعة والعلوم: (SIBL) Science, Industry and Business Library وهي تتضمن مركزاً للمصادر الالكترونية Electronic Resource Center الذي يرتبط بشبكة مؤلفة من سبعين محطة عمل

توفر النفاذ إلى أكثر من 100 قاعدة بيانات مشغلة بواسطة الأقراص المتراصة CD-Rom وإلى ملفات وصحف ونصوص كاملة في الانترنت كما يوفر النفاذ إلى رابطة الشبكة العالمية www .

ـ وفي سان فرانسيسكو أنشأت المكتبة العامة: (SFPL) San Francisco Public Library وهي مرتبطة بشبكة حاسوبية كبيرة مؤلفة من 1100 محطة عمل توفر النفاذ إلى الانترنت وتحتوي أدلة منتجات الوسائط المتعددة Multi Media، كما تتضمن مركز اكتشاف الكتروني للأطفال وتوفر النفاذ إلى قواعد البيانات النصية والرقمية.

– ومن الملاحظ أن مجمعات المكتبات العامة الكبرى في فرنسا وبريطانيا وألمانيا واليابان بنيت أو أعيد تنظيمها وتم تجهيزها بأحدث الوسائل التكنولوجية بما في ذلك الرفوف الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات وشبكات المعلومات التي توفر النفاذ إلى الإنترنت وإلى مصادر الكترونية داخلية على أقراص متراصة CD_ Rom.

– وكذلك الأمر في الوطن العربي فقد بدأت المكتبات الكبرى الحديثة بالأخذ بأحدث تقانات المعلومات وخاصة في المكتبات المنشأة حديثاً.

– ففي الإسكندرية تم إنشاء مكتبة كبرى تستعيد دور الإشعاع الثقافي الحضاري الذي أدته مكتبة الإسكندرية التاريخية، ولكنها أقيمت وفق أحدث أساليب تكنولوجيا المعلومات وتضم ثمانية ملايين كتاب وخمسين ألف مخطوطة وخمسين ألف خارطة وتضم خمسين ألف جهاز صوتي أو مرئي أو حاسوبي وقاعدة بيانات OPAC. كما وتوفر لروادها إمكانية النفاذ إلى الإنترنت عبر طرق المعلومات السريعة، وهذه المكتبة ليست مرجعاً أو مصدراً للمعلومات لمدينة الإسكندرية أو لمصر وحدها وإنما أيضاً للباحثين والمهتمين في البلدان العربية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط حيث يمكن النفاذ إلى قواعد بياناتها عبر طرق المعلومات السرية[15]..

– كذلك تم في عام 2000 افتتاح المكتبة الالكترونية في منطقة السوليدير في بيروت داخل المتحف العلمي للأطفال برعاية شركة مايكروسوفت Microsoft.[16]

ولا يقتصر الأمر على مصر ولبنان وحدهما بل يتعداهما إلى أكثر البلدان العربية ففي عام 1984 افتتحت في سوريا مكتبة الأسد الوطنية وهي تهتم منذ افتتاحها بجمع كامل التراث الثقافي والعلمي الوطني.

وقد اهتمت المكتبة باستثمار قواعد المعلومات منذ افتتاحها حيث اشتركت بشبكة المعلومات الدولية [ديالوج] التي تقدم معلومات في كافة المواضيع عبر

الاتصال المباشر. كما قامت بالاشتراك بقواعد معلومات محضرة على أقراص ليزرية ويتم استثمارها داخل المكتبة. وقد اهتمت من ناحية أخرى بإحداث قواعد بيانات وطنية.

وقد بادرت لأن تخطو خطوة رائدة على طريق التقدم العلمي فكان اشتراكها في شبكة الانترنت العالمية والحصول على خدمة الانترنت خلال عام 1998 حيث يمكن الاستفادة من القواعد الموجودة بها ووضعها تحت خدمة القراء بالإضافة إلى خدمة البريد الالكتروني[17].

إضافة إلى مكتبة الأسد الوطنية ففي سورية العديد من المراكز الثقافية والمكتبات المتخصصة وغيرها من المؤسسات التي تتبع أحدث وأفضل ما وصلت إليه التكنولوجيا العصرية منها على سبيل المثال لا الحصر:

المركز الثقافي البريطاني ــ ومكتبة هيئة الطاقة الذرية ــ ومكتبة مركز الدراسات والبحوث العلمية ــ والمركز الوطني للمعلومات والتوثيق الزراعي ــ ومكتبة إيكاردا وفي حلب.

عند هذا الانتشار الواسع لاستخدام مصادر المعلومات الالكترونية سواء في العالم أو الوطن العربي تتضح أهمية تقييم هذه المصادر فيما تحتله من مكانة هامة بالنسبة للباحثين والمستفيدين والعاملين ومتخذي القرار الذين يرغبون في الحصول على المعلومات بل وتقييمها بالشكل العلمي الصحيح لما لهذا التقييم من تأثير على نشاط المؤسسات التي جرى بها التقييم من جهة وعلى تحقيق أهدافها وتطويرها من جهة أخرى.

ومع ذلك فإننا نتجه إلى القول بأن المؤسسات أو المكتبات التي تعاني من النقص في مصادر المعلومات الالكترونية هي أكثرها حاجة إلى إجراء التقييم[18].

عوائق تقييم مصادر المعلومات الالكترونية:

مازال الكثير من المؤسسات تبدي عزوفاً عن تقييم مصادرها الالكترونية.... فإن كان التقييم سيؤدي إلى تحقيق مستوى أفضل للخدمات المقدمة ففيم إذاً مقاومته (أو معارضته)؟

علينا أن ندرك أن التقييم ليس حدثاً منعزلاً عارضاً لكنه بالأحرى جزءاً مكملاً من الدائرة التخطيطية لأهداف هذه المؤسسة أو تلك. ويتضح هنا أن المؤسسات التي تعد بياناً مكتوباً محدداً بأهدافها تتوفر لها إمكانية أكبر في استخدام أساليب التقييم من المكتبات التي لم تحدد أهدافاً لها.

وهناك أمور تحول دون إجراء تقييم لمصادر المعلومات الالكترونية:

1- لعل أولها عدم التزام الإدارة بالتقييم في عملها، حيث أنه لا يكف مجرد جمع البيانات والإحصاءات التقييمية لأنه إذا أريد للتقييم أن يكون فعالاً فلا بد أن تكون الإدارة مهيأة لاستخدام نتائجه لإحداث التغييرات في المواضع التي وجهت المؤشرات نحوها.

وربما يعود السبب في عدم إجراء بعض التغييرات المطلوبة إلى أسباب منطقية مثل النقص الماثل في الموارد المالية اللازمة لحل المشكلة.

وربما أمكن تجاوزها إلى حد ما إذا أخذ المقيِّم دوراً إيجابياً في دعم الاستفادة من المعلومات، لا مجرد افتراض أن الإدارة سوف تكيف سلوكها بناءً على التقرير النهائي للتقييم.

ولعل من المفيد أن يخصص جزءاً خاصاً من الميزانية العامة لمثل هذه الحالات التقيمية على اعتبار أنها جزءاً أساسي في المخططات المالية للمؤسسة.

2- ومن الأمور الأخرى التي تقف حاجزاً دون عملية التقييم هي: الخلفية الإنسانية والأدبية لبعض العاملين ولربما افتقد هؤلاء العاملون الخبرة أو المعرفة بمصادر المعلومات الالكترونية أو حتى بتحليل البيانات الميدانية.

وقد أكد مديرو المكتبات العامة في دراسة حديثة أن بعض الموظفين يفتقدون حتى المهارات البسيطة لإجراء دراسات التقييم.

ويمكن تجاوز هذه المشكلة عن طريق التعليم المستمر لهؤلاء العاملين على كيفية التعامل مع مثل هذه الأنواع من المصادر الالكترونية وعلى كيفية القيام بدراسات تقييمية ميدانية لهذه المصادر.

3- إن خشية مديري المكتبات أو المؤسسات والعاملين فيها ــ الذين قد لا يفهمون طبيعة التقييم فهماً كاملاً من النتائج النهائية يمكن أن تكون عائقاً آخر أمام تقييم المصادر الالكترونية.

إن العاملين غالباً ما يخشون من أن ظهور أي ثغرة في هذا المصدر أو ذاك سوف تنعكس سلبياً على قدراتهم الخاصة وربما على اتخاذهم قرار التزويد بمثل هذا المصدر الالكتروني الذي قد يكون قد كلف مبالغ باهظة.

لكن التقييم ليس معنياً بالكشف عن الثغرات بغية معاقبة صاحبها وإنما ينبغي أن يكون نشاطاً تنموياً يتم إنجازه لتحسين الخدمات سواء قام بها الأشخاص أو قامت بها المؤسسة بنفسها.

وينبغي أن تفرز نتائج التقييم بيانات موضوعية تحدد مواطن القوة والضعف في مصدر المعلومات الالكتروني حيث تدعم الايجابي و تصحح العمل السبي من خلال تدريب العاملين وتوفير المصادر الملائمة لهم[19].

إن الهدف النهائي للتقييم، هدف في مقدور كل شخص مهني أن يسانده ألا وهو:

تحسين الخدمات التي نقدمها للمستفيد ومن ثم تطويرها.

ولعل من أفضل الطرق لتجاوز مخاوف تقييم المصادر الالكترونية عند العاملين هو إشراك ذوي الخبرة منهم بعملية التقييم أصحاب الدراية العميقة بمصادر المعلومات الالكترونية الحالية وبحاجات المستفيدين والميزانية المخصصة لهذه العملية وإمكاناتها المتوافرة كذلك أن يكون على وعي بأهداف المؤسسة المكتبة.

4- وهناك أمور أخرى تحول دون إجراء التقييم لمصادر المعلومات الالكترونية ألا وهي النقص في وقت العاملين. فإن الكثير من العاملين ليس لديهم الوقت الكافي لتجميع البيانات الكافية للقيام بعملية التقييم، وهذا العائق لا يعد مدهشاً ما دامت المؤسسة لم تكلف شخصاً معيناً للقيام بواجبات التقييم لهذه المصادر، وإنما تنتظر بدلاً من ذلك أن يقوم العاملون من ذوي الواجبات المنتظمة بالتقييم إضافة إلى واجباتهم الأصلية.

وفي مثل هذه الحالة فإن الاعتماد على مستشار أو خبير من الخارج للقيام بأعمال التقييم الرئيسية قد يكون أفضل الطرق لتخطي مثل هذه الصعوبات[20].

- القائمون على عملية تقييم مصادر المعلومات الالكترونية:

يعد اختيار المقيم من أصعب وأهم القرارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار، في هذه المسألة هناك خياران ولكن يمكن الجمع بينهما:

فإما أن يقوم العاملون بالمؤسسة بأنفسهم بمهمة التقييم وهنا يسمى تقييم داخلي أو ذاتي أو أن تطلب المؤسسة من شخص من خارج نطاقها وتدفع له أجر مادي ليقوم بالمهمة وهذه الحالة تسمى تقييم خارجي.

ولكلا الحالتين فوائد وسلبيات نوضح ذلك بالجدول رقم 1[21].

التقييم الداخلي أو الذاتي	التقييم الخارجي
الإيجابيات:	**الإيجابيات:**
- معرفة مصدر المعلومات الالكتروني والموظفين في المؤسسة. - سهولة الوصول إلى المعلومات عن هذا هذا المصدر الالكتروني أو ذاك. - أقل تكلفة - يكون لديه اهتمام صادق لأهداف المؤسسة. المؤسسة. - احتمال أكبر في استشارة زملاءه ومشاركتهم في المعلومات.	- يمكن أن يكون متحرراً من التحيز الداخلي. - بإمكانه استغلال الوقت بشكل أكثر فعالية. - ينظر للمصدر من زاوية جديدة. - يأتي بتقييمات أفضل لكونه طرفاً محايداً. - يمكن أن يأتي بنظرات ثاقبة أو أفكار أو مهارات مهارات جديدة.
السلبيات:	**السلبيات:**
- قد يكون أقل موضوعية ومتحيزاً لنواحي لنواحي معينة في العمل. - وقته أضيق. - من الممكن أن يفتقر إلى مهارات ضرورية. ضرورية. - قد يتردد في أن يكون نقدياً بما فيه الكفاية. - من الممكن أن يولد نزاعات داخلية.	- قد لا يفهم أهداف المؤسسة وليس لديه اهتمام صادق بها. - قد يرفض معايير غير ملائمة. - يحتمل أن يكون أكثر تكلفة. - قد لا يكون ملتزماً بمستقبل مصدر المعلومات المعلومات الالكتروني المقيم. - من الممكن أن لا يستشير أحداً في عملية التقييم. التقييم.

إن العديد من المؤسسات قامت بالجمع بين الخيارين [التقييم الداخلي والتقييم الخارجي] عن طريق القيام بجزء من مهمة التقييم داخلياً ويشرك بالوقت نفسه مساعدة خارجية في هذا التقييم.

وتستخدم هذه الخيارات عادة حسب الظروف حيث يعتمد على طبيعة التقييم نفسه سواء إن كان يحتاج إلى مساعدة خارجية أم يكتفي بتقييم ذاتي أو يتعداهما إلى إشراك الاثنين معاً.

وهناك عدة نقاط يجب مراعاتها عند اختيار القائم على عملية تقييم مصادر المعلومات الالكترونية:

– أن يكون المقيم شخصاً لديه اهتمام صادق بأهداف المؤسسة وأن يشرك أعضائها بالمعرفة التي يحصل عليها.

– من الأفضل أن لا تسند عملية تقييم مصادر المعلومات الالكترونية إلى هيئة خارجية إسناداً كاملاً، بل تبقى هناك حاجة إلى مشاركة العاملين في المؤسسة في هذه المهمة.

– إن الخصائص الأساسية للمقيم الجيد تتلخص في استقامته وموضوعيته وأمانته وانفتاحه وهذه الخصائص لا تقل في أهميتها عن أهمية خبرته وكفاءته المهنية والتقنية بمصادر المعلومات الالكترونية.

– يمكن للمؤسسة أن تقدر تكاليف عملية التقييم في حال القيام بعملية التقييم ذاتياً أم إسناد هذه المهمة لهيئة خارجية[22]

المستفيدون من عملية تقييم مصادر المعلومات الالكترونية:

ذكرنا سابقاً الأسباب التي توضح أهمية القيام بعملية التقييم بشكل عام وأهمية تقييم مصادر المعلومات الالكترونية بشكل خاص، ولكن عند البدء بعملية التقييم نفسها، على العاملين أن يسألوا أنفسهم: لمن نقوم بهذا العمل؟ ولمن هو موجه؟ بعبارة أخرى: لمن التقييم؟ هناك عدد من الفئات يهمهم موضوع تقييم مصادر المعلومات الالكترونية وهذه الفئات هي:

1– في البداية هناك الفئة الأهم وهم العاملون في المؤسسة: إنهم بحاجة إلى معرفة كيف تسير الأمور؟ هل يلبي المصدر الالكتروني الهدف منه؟ هل هناك حاجة لإحداث تغيير في المصدر أو أخذ قرارات جوهرية تتعلق بالسياسة العامة لا بد من مواجهتها؟

2– وهناك فئة متخذي القرار في المؤسسة هم بحاجة إلى معلومات تقييمية لهذا المصدر أو ذاك لاتخاذ القرارات المناسبة.

3– قد يكون هناك داعمون ومشاركون آخرون في المؤسسة وربما هيئات أخرى مشاركة في الدعم يحتاجون إلى معلومات تشجعهم وتدفعهم لعملية الدعم.

4– في بعض الأحيان هناك المجتمع المحلي والمستفيدون من هذا المصدر الذين يرغبون ولا شك في معرفة ما تحققه مصادر المعلومات الالكترونية من تطورات وفوائد لهم.

5– قد يكون هناك سياسيون وأصحاب نفوذ ومستشارون وقادة مجتمع يحتاجون إلى ملخصات دقيقة عن نتائج تقييم هذا المصدر الالكتروني أو ذاك.

6– وربما يكون هناك مختصون في مجال عمل المؤسسة يهمهم أن يتعلموا مما توصلت إليه هذه المؤسسة من عملية تقييم مصادرها الالكترونية للاستفادة في عملهم

أيضاً وربما ينجم عن هذا الاهتمام مشاركة فيما بين المؤسسات من خلال مصادر معلوماتها الالكترونية.

7- غالباً الصحافة والإعلام العام هم المهتمون دائماً للاستماع إلى كل ما هو جديد.

ولهذا كله ينبغي أن ينظر عند القيام بعملية التقييم لمراعاة كل هذه الفئات وأن يقدم التقييم نتائج مبنية على وقائع علمية ويمكن التحقق منه[23].

أنواع ومستويات تقييم مصادر المعلومات الالكترونية:

إنه لمن المفيد هنا أن نتعرف على بعض الآراء التي حاولت أن تقوم بتقسيم عملية التقييم لمصادر المعلومات الالكترونية إلى أنواع منها:

هناك من يقول أن تقييم مصادر المعلومات الالكترونية تنقسم إلى ثلاثة مستويات:

1- تقييم الفعالية Effectiveness لمصدر المعلومات الالكتروني: بمعنى أنه كيف يفي هذا المصدر الالكتروني بكل المتطلبات التي يعلقها المستفيد عليه؟ وما مدى مواكبته لأهداف المؤسسة؟

2- تقييم فاعلية تكلفة مصدر المعلومات الالكتروني: ومثل هذه الدراسة تقيس مدى كفاية مصدر المعلومات الالكتروني [من حيث التكاليف] في تحقيق الهدف المرجو منه.

3- تقييم عائد التكلفة لمصدر المعلومات الالكتروني: في هذا المستوى يحاول تحديد ما إذا كانت المكاسب الناتجة عن هذا المصدر تبرر النفقات التي تكلفتها المؤسسة للإمداد به.

وهناك من ذهب إلى أن التقييم نوعين هما:

- **التقييم الشامل:** الذي يتسم بأنه وصفي بطبيعته الذي يقوم بقياس معدل النجاح الذي حققه مصدر المعلومات الالكتروني.

- **التقييم الجزئي:** الذي يعرف بأنه تقييماً تشخيصياً حيث يقوم بجمع البيانات التي توضح الكيفية التي يتم بها استخدام مصدر المعلومات الالكتروني والعوامل الكامنة وراء استخدامه بهذه الكيفية بما في ذلك الأسباب التي ستؤدي إلى وقوع حالات الضعف أو الخطأ[24].

ومن الباحثين من قام بتحديد مصطلحين للتقييم فمن الممكن أن يكون:التقييم تكوينياً formative أو تقييماً تجميعياً Summative.

– أما التقييم التكويني فينتج المعلومات التي تمثل تقييماً مرتداً أمام سير عملية اقتناء مصدر المعلومات الالكتروني للمساعدة في تحسينه.

– بينما يتم التقييم التجميعي عند نهاية عملية الاقتناء كي يقيس بصفة عامة النجاح الكلي أو الإخفاق الكلي للمصدر الالكتروني.

ونحن نميل إلى أن لعملية التقييم لمصادر المعلومات الالكترونية نوعين هما:

ا ــ التقييم أثناء عملية اختيار مصدر المعلومات الالكتروني وقبل الاقتناء الفعلي له.

ب ــ التقييم بعد اقتناء مصدر المعلومات الالكتروني ويكون هدف هذا المستوى إحدى أمرين:

– إما التقييم بهدف رفع كفاءة مصدر المعلومات الالكتروني.

– وإما أن يكون التقييم بعد سنة من عمل المصدر الالكتروني من أجل المراجعة ورفع كفاءة عمله.

ومهما كان نوع أو صفة التقييم فإن هناك بعض المعايير التي من المهم أخذها بعين الاعتبار عند القيام بعملية تقييم مصادر المعلومات الالكترونية[25].

معايير مقترحة لتقييم مصادر المعلومات الالكترونية:

كان لإنتشار إستخدام المصادر الإلكترونية، بالإضافة إلى الفروق في مكوناتها وعناصرها عن مثيلاتها المطبوعة، أثر واضح في ضرورة وجود معايير تقييم خاصة بها. ويرى المتخصصون أن الفلسفة العامة لتقييم المصدر فردياً، ستكون واحدة مهما اختلف الشكل الذي يصدر فيه المصدر تقليدياً أو إلكترونياً، وإن كانت تفاصيل العناصر التي ستدخل في التقييم وطريقة إبرازها لابد أن تتفاوت بين هذين النوعين لتفاوت طبيعة الشكل فيما بينهما. وقد أدى هذا إلى تعدد المحاولات العربية والأجنبية لوضع معايير وعناصر يمكن من خلالها تقييم واختيار مصادر المعلومات الإلكترونية، وأهم عناصر التقييم للمصادر الإلكترونية التي يتوافق عليها المتخصصون هي الآتية:[26]

1– مطابقة أهداف مصدر المعلومات الالكتروني مع أهداف المؤسسة.

2– الميزانية المتوافرة في المؤسسة ومدى التكاليف الجارية للمصدر والتكاليف المستقبلية لتحديث هذا المصدر وتطويره.

3– دراسة الجدوى وتبرير الغاية من هذا المصدر الالكتروني وكلفته للعمل به وتطويره.

4- وجود جهة مسؤولة عن اتخاذ قرار التزويد بالمصدر الالكتروني.

5- عدد المستفيدين من مصدر المعلومات الالكتروني وفئاتهم.

6- نوع المصدر الالكتروني ومدى ملاءمة الأجهزة والمعدات وتوافقها للتعامل مع هذا المصدر.

7- قيمة المعلومات والفائدة منها في هذا المصدر usefulness.

8- حداثة المعلومات في المصدر وتكاملها من حيث التغطية الموضوعية الكاملة وتنوع المعلومات ومدى قابلية هذا المصدر للتطوير والتحديث.

9- سهولة الاستخدام Base of use واسترجاع المعلومات.

10- سهولة الوصول إلى المعلومات في هذا المصدر.

11- الدقة Accuracy في الحصول على المعلومات.

12- متوسط وقت إجراء البحث في المصدر ومدى الجهد المبذول في البحث.

13- لغة مصدر المعلومات الالكتروني.

14- خلو المصدر من الأخطاء.

15- المسؤول / مؤلف هذا المصدر Author.

16- قياس مدى رضا المستفيدين عن المصدر.[27]

الخاتمة:

ومع أننا لا زلنا متأخرين في استخدام المصادر الالكترونية الحديثة ، ولا نمتلك مقومات وخطوات وأسس اختيار المصدر الالكتروني ولا حتى معايير تقويمه وتقييمه أثناء الاستخدام، إلا أننا علينا أن نؤمن بان المصدر الالكتروني هو القادم القريب بحكم التقدم التكنولوجي والمعرفي ، والصراع القائم بين المصدر الورقي والاورقي صراع وجود،و إن البقاء حليف المصدر الحديث (الالكتروني) لان البيئة بيئته والعصر عصره ،ورسالة مكتباتنا ومراكز معلوماتنا لا يمكن أن تنجح إلا إذا توفرت فيها كل مصادر المعرفة . ومصادر معلوماتنا – التقليدية أم الالكترونية- التي أصبحت ضرورة لازمة من لوازم حياة المواطن ترافقه طفلاً يافعاً وشاباً وكهلاً وشيخاً هرماً تقدم له الزاد الفكري والفني والاجتماعي.

فإن كانت وظيفة المدرسة تعليم الناس القراءة والكتابة فإن وظيفة المكتبات ومراكز المعلومات هي تعليم فن الحياة وتوسيع خبراتهم وإظهار مواهبهم وإطلاعهم على المعارف العالمية.

فعلينا وحدنا كمكتبيين تقع مسؤولية الاختيار الصحيح لهذا المصدر الجديد، ومتابعة استخدامه، ومدى الإفادة منه، وتقييمه وتجديده وتحديث معلوماته، وفقا لمعايير علمية في تقييمه، حتى يتحقق من اقتناءه أقصى فائدة للباحثين وطالبي العلم والمعرفة.حتى نساهم في خلق الإيمان بمكتباتنا ومراكز معلوماتنا كمؤسسات قادرة على الاستجابة للمطالب التعليمية ورفع المستويات الثقافية للمجتمع ولا يمكننا أن نخلق إيماناً لا نحس به مهما كانت أدواتنا للدعوة إليه.لذلك قدمنا في هذة الدراسة جهدا" متواضعا" يضع معايير لتقييم مصادر المعلومات الالكترونية، حتى تكون المعلومة المناسبة بين يدي الباحث عنها، وحتى لا تدفع المكتبات ومراكز المعلومات ثمن المعلومة مرتين. مرة عندما تقتنيها ومرة عندما لا يطلبها قارئ، لأنها أصبحت قديمة وغير موثوقة، أو صعبة المنال.

الهوامش:

[1]- مود اسطفان هاشم: منهجية ومقاييس تقييم المواقع على الشبكة العالمية العنكبوتية "الوب "أعمال المؤتمر التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات،2006.

[2]- أيكن، فيلم فان دير: مدخل إلى التقييم تقديم عملي للتقييم وتطبيقه في المشاريع الميدانية، فيلم فان دير آيكن؛ ترجمة منير فاشه، بيروت: بيسان، 1996.-7 ص.

[3]- تبك، منتهى: بوابات المكتبات على شبكة الانترنيت: دراسة تحليلية، منتهى تبك؛ إشراف محمد زهير بقلة، دمشق: جامعة دمشق، 2004.- 112ص.

[4]- لانكستر ويلفرد: خدمات المكتبات والمعلومات: قياسها وتقييمها، ويلفرد لانكستر، شارون بيكر؛ ترجمة حسني عبد الرحمن الشيمي، جمال الدين محمد الغرماوي، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 2000، ص:735.

[5]- ججاوي هيفاء أيوب: الأسلوب العلمي في تقييم قواعد البيانات من وجهة نظر المكتبيين/ هيفاء أيوب ججاوي.- المجلة العربية للمعلومات.-مج 21، ع1 (2000)، 22-56 .

[6]- السامرائي إيمان فاضل: مصادر المعلومات الالكترونية وتأثيرها على المكتبات/إيمان فاضل السامرائي، المجلة العربية للمعلومات، مج14، ع1 (1993)، ص:58-83.

[7]- قنديلجي عامر إبراهيم: البحث العلمي والتعامل مع مصادر المعلومات المحوسبة، عامر إبراهيم قنديلجي، المجلة العربية للمعلومات، مج 20، ع 1 (1999)، ص: 31-32.

[8]- شاهين شريف كامل: الأعمال المسلسلة الالكترونية، شريف كامل شاهين، المجلة العربية للمعلومات، مج20، ع2 (1999)، ص:30.

[9]- (د.م): قواعد المعلومات الالكترونية في الجامعات العربية: مدى توافرها واستخدامها، شبكة أخصائي المكتبات والمعلومات، ع18(2004)-(2004/10/20).- At:www.Libarinnet.org/journal

[10]- قنديلجي عامر إبراهيم: مصادر المعلومات: من عصر المخطوطات إلى عصر الانترنيت، عامر إبراهيم قنديلجي، ربحي مصطفى عليان، إيمان فاضل السامرائي، عمان، دار الفكر، 2000، ص: 345.

[11]- المالكي مجبل لازم مسلم: المكتبة الالكترونية في البيئة التكنولوجية الجديدة، مجبل لازم مسلم المالكي، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج8، ع2 (2003)، ص:34-37.

[12]- عريفج سامي: في القياس والتقييم، سامي عريفج، خالد حسين مصلح، ط 4، عمان، دار مجدلاوي، 1999، ص: 266.

[13]- لانكستر ويلفرد: خدمات المكتبات والمعلومات: قياسها وتقييمها، ويلفرد لانكستر، شارون بيكر؛ ترجمة حسني عبد الرحمن الشيمي، جمال الدين محمد الغرماوي، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 2000، ص:735.

[14]- ججاوي هيفاء أيوب: الأسلوب العلمي في تقييم قواعد البيانات من وجهة نظر المكتبيين/ هيفاء أيوب ججاوي.- المجلة العربية للمعلومات.-مج 21، ع1 (2000)، 22-56 .

[15]- عريفج سامي: في القياس والتقييم، سامي عريفج، خالد حسين مصلح، ط 4، عمان، دار مجدلاوي، 1999، ص: 266.

[16]- شلهوب شارل: إنشاء المكتبة الالكترونية في بيروت، شارل شلهوب، الكمبيوتر الاتصالات والالكترونيات، مج17، ع5 (تموز-2000)، ص:51.

[17]- عريفج سامي: في القياس والتقييم، سامي عريفج، خالد حسين مصلح، ط 4، عمان، دار مجدلاوي، 1999، ص: 266.

[18]- شلهوب شارل: إنشاء المكتبة الالكترونية في بيروت، شارل شلهوب، الكمبيوتر الاتصالات والالكترونيات، مج17، ع5 (تموز-2000)، ص:51.

[19]- أيكن، فيلم فان دير: مدخل إلى التقييم تقديم عملي للتقييم وتطبيقه في المشاريع الميدانية، فيلم فان دير آيكن؛ ترجمة منير فاشه، بيروت: بيسان، 1996.-7 ص.

[20]- لانكستر ويلفرد: خدمات المكتبات والمعلومات: قياسها وتقييمها، ويلفرد لانكستر، شارون بيكر؛ ترجمة حسني عبد الرحمن الشيمي، جمال الدين محمد الغرماوي، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 2000، ص:735.

[21]- فاتيحي محمد: مناهج القياس وأساليب التقييم: بناء الاختبارات والامتحانات ومعالجة النتائج، محمد فاتيحي، الدار البيضاء: منشورات ديداكتيكا، 1995، ص: 198.

[22]- أيكن، فيلم فان دير: مدخل إلى التقييم تقديم عملي للتقييم وتطبيقه في المشاريع الميدانية، فيلم فان دير آيكن؛ ترجمة منير فاشه، بيروت: بيسان، 1996.-7 ص.

[23]- فائقة حسن: تقييم مصادر المعلومات المرجعية الالكترونية المتاحة على ملفات شبكة الانترنت والأقراص المدمجة، فائقة حسن: مجلة الاتجاهات الحديثة في علم المكتبات والمعلومات، 18، 2002.

[24] -www.evalued.uce.ac.uk

[25]- عريفج سامي: في القياس والتقييم، سامي عريفج، خالد حسين مصلح، ط 4، عمان، دار مجدلاوي، 1999، ص: 266.

[26]- عماد البشير: تقييم مصادر المعلومات المرجعية، عماد البشير: مجلة المعلوماتية، ع 33، 2008.

[27]- عريفج سامي: في القياس والتقييم، سامي عريفج، خالد حسين مصلح، ط 4، عمان، دار مجدلاوي، 1999، ص: 266.